

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة لونيبي علي- البلدة 02-  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم القانون الخاص

## النظام القانوني للسجل التجاري في التشريع الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع القانون الخاص

تخصص: قانون الأعمال

إشراف الأستاذ:

- الدكتور سريير ميلود.

إعداد الطالب:

- نوري نورالدين.

السنة الجامعية: 2018/2017.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة لونيبي علي- البلدية 02-  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم القانون الخاص

## النظام القانوني للسجل التجاري في التشريع الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع القانون الخاص  
تخصص: قانون الأعمال

إعداد الطالب:

- ندرى نورالدين.

### أعضاء لجنة المناقشة

- الأستاذ الدكتور بوسهوه نورالدين أستاذ التعليم العالي جامعة البلدية 2 رئيساً.
- الأستاذ الدكتور سرير ميلود أستاذ التعليم العالي جامعة البلدية 2 مشرفاً ومقرراً.
- الدكتورة بن بوزيد نورة أستاذة محاضرة (أ) جامعة البلدية 2 عضواً.
- الدكتور شميثم رشيد أستاذ محاضر (أ) جامعة المدية عضواً.

السنة الجامعية: 2018/2017.

## ملخص بالعربية

يعتبر السجل التجاري آلية لممارسة الأنشطة التجارية، تدون فيه كل المعلومات المتعلقة بحالة التاجر ونشاطه التجاري، بغرض شهر مركزه القانوني، قصد إعلام الغير الذي يتعامل معه، تدعيماً لمبدأ الإلتزام الذي تقوم عليه المعاملات التجارية، وبهذا يعتبر السجل التجاري بمثابة بطاقة تعريف للتجار، يمكن لأي شخص له مصلحة أن يطلب الإطلاع عليها، لمعرفة الحالة القانونية للتجار ونشاطهم التجاري، كما يسهر على تنظيمه إطار بشري ومؤسساتي سواء على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي، وفي حالة مخالفة أحكامه تترتب المسؤولية المدنية أو المسؤولية الجزائية.

## Résumé:

Le registre du commerce est considéré comme un mécanisme pour la conduite des activités commerciales dans lequel toutes les informations relatives au statut du commerçant et de ses affaires sont enregistrées pour le motif de son statut juridique afin d'informer le tiers traitant du principe du crédit sur lequel sont basées les transactions commerciales. Une personne qui a intérêt à demander à être consultée, à connaître le statut juridique des commerçants et leur activité commerciale, et à organiser un cadre humain et institutionnel au niveau central ou local. En cas de violation de ses dispositions, la responsabilité civile ou pénale sera engagée.